

Distr.: General
9 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من منظمة جيش الخلاص، منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* يصدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

261214 261214 14-65925X (A)



بيان

منظمة جيش الخلاص هي حركة دولية وفرع إنجيلي من فروع الكنيسة المسيحية العالمية. وتقوم رسالتها على الكتاب المقدس. كما تنطلق دعوتها بدافع من حب الله. ومهمتها التبشير بإنجيل يسوع المسيح وتلبية احتياجات البشر باسمه دون تمييز.

ونحن، كمنظمة جيش الخلاص، نعمل في ١٢٦ بلداً. ولدينا خبرة أكثر من ١٥٠ عاماً في العمل مع النساء والفتيات من مختلف مناطق العالم.

ونحن نشيد بإعلان ومنهاج عمل بيجين في كافة جوانبهما ونرحب باستعراض منهاج عمل بيجين في الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة. ونقر بأن المهمة الراسخة، وإذ قارب تنفيذها ٢٠ عاماً، مازالت تستلزم العمل على وجه عاجل بروح تتسم بالعزيمة والأمل والتعاون والتضامن.

وثمة دور هام يتعين على المنظمات الدينية أدائه في سياق مناقشة منهاج عمل بيجين. فدور المنظمة الدينية هو تجسيد إيمانها من خلال العمل على رعاية النساء والأطفال والمضطهدين والجائعين والمعوذين.

وكثيراً ما تملأ المنظمات الدينية الفجوة التي تملها أو تغيب عنها الحكومات والمنظمات غير الدينية من بين المنظمات غير الحكومية. وقد أكدت المنظمات الدينية بشكل راسخ على قضايا المرأة وأصبحت تمثل صوت النساء اللاتي لا صوت لهن بحكم الأعراف أو التقاليد داخل مجتمعاتهن.

وعلى الرغم من الاتفاقات الوطنية والدولية التي اتخذت خلال عشرين عاماً من أجل النهوض بحقوق المرأة، فإن أهدافاً عديدة من منهاج عمل بيجين مازالت غير منفذة.

وبمناسبة التقييم والاستعراض اللذين سيجريان لمنهاج عمل بيجين في هذا العام، ترغب منظمة جيش الخلاص في التأكيد بشكل خاص على ثلاثة مواضيع يلزم من جميع الدول أن تعمل بشأنها من أجل النهوض بحقوق الإنسان للمرأة، وهذه المواضيع هي: المرأة والفقر، والطفلة، والمرأة في وظائف القيادة والسلطة.

والمعلومات التي نتقاسمها هي معلومات استمدت من أصوات النساء الفاعلات من منظمة جيش الخلاص ممن يعملن على توفير الخدمات للنساء والفتيات. وفيما يلي المدخلات التي ساهمن بها في هذا البيان.

المرأة والفقير

نحن نود التعرف على بعض العوامل التي تتعرض لها المرأة الفقيرة. ففي أحد البلدان التي نعمل فيها يعيش ما يقارب ٥٤ في المائة من السكان في مستوى يتدنى عن خط الفقر، وتشكل النساء من بينهم نسبة أكبر بكثير من نسبة الرجال، وخصوصاً في الأرياف. وذلك بسبب العقوبات التعليمية والقوالب النمطية للأعمال المنزلية التي تتعرض لها النساء والفتيات.

إن الأمية وعدم التعليم يمنعان المرأة من الاستفادة من الفرص الممكنة للخروج من الفقر. فمن غير التعليم أو محو الأمية لا يمكن للمرأة مواصلة تعليمها العالي أو الحصول على أعمال أعلى أجراً.

وفي أحد البلدان تُستضعف المرأة الفقيرة استضعافاً بالغاً لأن العقوبات القانونية تحول دون تمكنها من الحصول على خدمات الدعم الحكومي لمساعدة الفقراء. فالحصول على خدمات الدعم الحكومي مثل إعانات الرزّ، والتأمين الصحي، ومدفوعات التحويل النقدي، يستلزم من معيلات الأسر المعيشية أن يثبتن أنهن المعيلات فعلاً لأسرهن بتقديم وثائق الزواج أو الطلاق أو شهادة وفاة الزوج.

ولكن أكثر من ٥٠ في المائة من حالات الزواج و٨٦ في المائة من حالات الطلاق غير مسجلة قانونياً، مما يعوق الاعتراف بكون النساء معيلات لأسرهن المعيشية (وهن يشكلن ١٤ في المائة من مجموع معيلي الأسر المعيشية) وبالتالي حصولهن على المساعدة الحكومية. وهذا الشرط لا يُفرض على معيلي الأسر المعيشية الذكور.

وفي بعض البلدان يقارب عدد النساء في ظروف الفقر ضعف عدد الرجال الذين يعيشون في تلك الظروف، كما تعيش ثلث النساء المسنات تقريباً في ظروف الفقر. وثمة عوامل عديدة تساهم في هذا التباين بين الجنسين، من بينها اشتغال عدد أكبر بكثير من النساء في الأعمال المؤقتة، وذلك حتى مع إمكانية حصول المرأة على أجر مساوٍ للأجر الذي يحصل عليه الرجل في الوظيفة نفسها، لأنها تتلقى أجراً أصغر مقابل نفس العمل. وتتعرض المسنات من السكان بصفة خاصة للفقير لأن العديد منهن لم يعملن قطّ خارج المنزل، وبالتالي فإن المعاشات التقاعدية التي يحاولن العيش من خلالها معاشات صغيرة جداً.

الطفلة

نحن نقرّ بأن ثمة تقدم تم تحقيقه في مجال حقوق الطفلة خلال السنوات العشرين الماضية ولكننا نعتقد بأن هناك المزيد مما يمكن عمله لضمان حصول البنات الأطفال على نفس الفرص المتاحة لأقرانهم الذكور.

وقد لاحظنا أنّ الطفلة مازالت تواجه صعوبات أكثر في بعض البلدان التي تعمل فيها. وثمة انقسام في وضع الطفلة. ففي حين تعلقو بالفعل النسبة المئوية للبنات اللاتي يكملن التعليم الثانوي في المدن الرئيسية عن نسبة الأولاد، فإن التعليم المتاح للبنات قليل جداً، مما يجعل الفتيات هدفاً يسيراً لاستغلال الرجال الذين يحاولون إغواهن بوعود الحياة الأفضل لإبعادهن عن أسرهن. وخير مثال على ذلك هو ما يحدث في مناطق التعدين في أحد البلدان التي نعمل فيها، حيث تعرضت النساء لإغواء الابتعاد ثم الاختطاف، وإرغامهن على الاستبعاد من قبل الرجال العاملين في المناجم.

وتعليم البنات لا يحظى بقيمة تذكر في المناطق الريفية، حيث لا تُكمل معظم البنات من الأطفال التعليم الثانوي، ولا تتاح لهن فرصة الالتحاق بالتعليم العالي حتى عندما يفوق ذكاء البنات ذكاء الولد ودافعهما ذكاء الولد ودافعه للالتحاق بذلك التعليم.

المرأة في وظائف القيادة والسلطة واتخاذ القرار

يُلاحظ أن المرأة حققت بعض التقدم في شغل الوظائف القيادية والسلطة خلال العشرين عاماً الماضية. ولكن حتى لو شغلت المرأة وظائف السلطة فإنها لا تشغل بالضرورة وظائف اتخاذ القرار. ففرص الرجل أكبر في الوصول إلى وظائف السلطة والمشاركة في اتخاذ القرار. ويشعر العديد من النساء بأن التمييز وعدم المساواة والإجحاف وعدم الإنصاف مازالت عقبات تمنعهن من المشاركة في اتخاذ القرار.

ويمكن أحياناً أن تُمنح المرأة وظائف قيادية لتلبية نظام الحصص أو غاية معينة، ولكن ذلك يحدث غالباً دون تدريب أو خبرة أو كفاءة. ومازالت هناك حكومات ومجتمعات مدنية تفضل أن يشغل الرجل وظائف صنع القرار وترى أن تربية الأطفال يمكن أن تعطل حركة النساء في وظائف السلطة بشكل لا يؤثر في حركة الرجل.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المرأة مازالت في كلّ بلد تقريباً من بلدان العالم غير قادرة على تحقيق كامل قدراتها وأن الاستفادة منها مازالت دون المستوى المطلوب في شغل وظائف القيادة وصنع القرار. ومازال هناك تحيّز مآكر ضد النساء؛ واعتقاد بأنه يلزم من المرأة أن تثبت نفسها أكثر مما يلزم الرجل في أداء نفس الأدوار أو في إبداء قوتها أو سلطتها.

ونحن نحث الحكومات، في إطار جهودها لما بعد عام ٢٠١٥، لكي تكثف استجاباتها الاستراتيجية لقضايا النساء والفتيات وخصوصاً الفقيرات والمستضعفات منهن. وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت في مكافحة الفقر عقب وضع الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الفجوة ما انفكت تتوسع بين أغنى السكان وأفقرهم.

وما زال الفقر قائماً وهو يشكل عبئاً على النساء والفتيات. ونحن نهيب بالحكومات أن تحرص على إشراك المنظمات الدينية في عمليات التخطيط وفي خططها الإنمائية الوطنية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ونحن نحث الحكومات على تعزيز الأنماط التعليمية من أجل إعداد النساء والفتيات بما يلزم لشغل الوظائف القيادية ووظائف اتخاذ القرار.

ونهب بالحكومات العمل مع المنظمات الدينية التي أثبتت نجاحها في العمل لأكثر من ١٥٠ عاماً مع النساء من الفئات الشعبية.